## نقطة حوار

### الماضي لعرب العراق والمستقبل لأكراده

□ لأن عرب العراق مختلفون فيما بينهم لأسباب عدة في مقدمتها: من سيحكم العراق؟ نجح الأكراد في فرض أجندتهم على كل العراق عرباً وتركماناً وآشوريين ومسيحيين وغيرهم.

ومشكلة عرب العراق (سنة وشيعة) أنهم لم يتناحروا بشكل حقيقي حتى الآن على المستقبل، بل هم مشغولون بتفاصيل الخمسة والثلاثين سنة الماضية، وهي سنوات حكم حزب البعث ونظام صدام القمعي في العراق.

ولأن الأكراد تعلموا من السنين التي قضوها شبه مستقلين خلال التسعينات، فقد نجحوا في التوحد أمام العرب، على رغم خلافاتهم التي وصلت حدا بزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني) أن يستعين بصدام وقوات حرسه الخاص العام 1996 لدخول محافظة أربيل وينكل بقوات البيشمركة التابعة الى حزب الاتحاد الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني.

ومثلما نجح الأكراد في تأجيل مشكلاتهم التي تمتد إلى اثنين وثلاثين عاماً مضت، فإنهم نجحوا أيضا في الاستيلاء على أهم وزارة سياسية في العراق يمكن أن تؤدي إلى التهيئة لإعلان استقلالهم وهي وزارة الخارجية.

وهكذا صار العراق تمثله الأقلية التي لا تزيد نسبتها على 18 في المئة من شعبه.

لكن يبقى الأكراد على رغم استيلائهم على ركائز القوة السياسية في العراق غير قادرين الآن على إعلان استقلالهم مادامت قضية انضمام (كركوك – الغنية بالنفط) وأساس نجاح انفصالهم عن العراق مؤجلة إلى حين إقرار الدستور.

لقد انشغل عرب العراق بتفاصيل الماضي وتركوا المستقبل للأكراد الذين يثبتون يوماً بعد آخر انهم ماضون في تنفيذ مخططهم لتقسيم العراق مادام الدستور لبى ثمانية وتسعين في المئة من مطالبهم (التاريخية) بحسب البيان الصادر عن برلمان (إقليم كردستان).

*علي الشريفي*

hamad.algayeb@alwasatnews.com

## وجهة نظر

### عبدالجليل بن أحمد ودروس في الوطنية

□ عبدالجليل بن أحمد رجل في العقد الخامس من عمره، المديد بإذن الله، تحدث بحرقة بدأها بقوله إنني مواطن بحريني عشت ردحاً من الزمن بين أقراني البحرينيين من أبناء المذهب السني الكريم وأبناء الشيوخ من أفراد العائلة الحاكمة الكريمة، وكنا نروح ونلعب لا فرق بيننا وبين اخوتنا من أبناء فريج الفاضل. في بيتنا مذاهب متعددة، احد اخواني «يجفت» أي يضع اليمنى على اليسرى اثناء الوقوف في الصلاة (أي على طريقة المذاهب «الثلاثة» من مذاهب أهل السنة) ولا نجد غضاضة في وجوده بيننا ولا هو يرى أية إشكالية في صلاتنا أو مراسم العزاء التي نقيمها في مختلف المواسم.

يقول عبدالجليل: كنا في أواخر الخمسينات والستينات والشطر الأعظم من السبعينات لا نتوجس من بعضنا بعضاً... لا فرق بين غلوم وجعفر وخالد وعبدالرحمن... ويتمنى (عبدالجليل) أن يستبدل أيامنا هذه بأيامهم تلك... ويؤكد: نحن مواطنون لنا حقوق وعلينا واجبات متساوون فيها لا فرق بيننا إلا بالكفاءة والجد والاجتهاد. لا نريد تدخلاً من أحد ولا وصايا من أحد؛ فنحن راشدون، ونحن أعلم ببعضنا بعضاً. وكلنا «عيال اقريه وكل منا يعرف خيه»... صوتنا على الميثاق ليكون هو العهد المكتوب والمنظم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإلا فالعهد باقٍ في النفوس... العهد لتعمير هذه الجزيرة (البحرين).ا.هـ.

كم عبدالجليل نحتاج في البحرين لكي نلتفت لقضايانا المشتركة، ونعيد الثقة في بعضنا بعضاً؟ عبدالجليل إنسان بسيط جداً، كما يصف نفسه بأنه «عامي»، عبدالجليل هذا يلقن الدرس الرئيسي في المواطنة لجميع الجمعيات التي تزين لافتات جمعياتها بكلمة «وطنية» و«وطني». لو كان بيدي لعينته استاذاً لدروس التربية المواطنية في مدارسنا وجامعاتنا. نموذج عبدالجليل مع الأسف بدأ بالانقراض، بعد أن حل النموذج الطائفي، منذ أن تم تصدير الطائفية في بدايات الثمانينات!

عبدالجليل يمقت الطائفية، ويعرف جنونها وضررها على المجتمعات وأثر سهامها المصوبة ناحية جسد المواطنة، فهي تحرف «الصراع» عن مساره الصحيح أي من التركيز على إعادة توزيع الثروة وتحقيق مبدأ المواطنة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين في البحرين. وأنا متأكد أن عبدالجليل لم يقرأ ورقة إبراهيم (الشريف) السيد التي ألقاها في لندن، ولكنني أعدك يا «أخ العرب» بأنني سأحاول قدر الإمكان نشر مقتطفات منها في هذه الزاوية، إذ إن دهاقنة العمل الوطني الشريف جداً جداً قالوا: إنه من الممكن لإبراهيم أن يقول ما قاله في لندن هنا في البحرين بدلاً من «الاستقواء» بالخارج!

الإنسان السوي «Normal» (عكس المعوق «Handicapped» عقلياً، مزاجياً، أو اجتماعياً وهو المحتاج إلى تأهيل ورعاية نفسية اجتماعية)، عبدالجليل السوي قام بتشخيص المرض الذي دب في أوصال مجتمعنا البحريني، وهناك دكاترة (Doctors) وأساتذة جامعة ونواب وكتاب وصحافيون غاب عنهم ما أدركه الإنسان السوي عبدالجليل! هل فعلاً غاب عنكم ما أدركه هذا الرجل البسيط، أم ان وراء الأكمة ما وراءها؟

### عطني اذنك...

الطائفيون يقومون باستثمار المشتركات الثقافية والاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة من أجل الحصول على أكبر نسبة من المغانم، وهم وحدهم الأنانيون – النفعيون. تجدهم أول من يبادر إلى انتهاز الفرص المتاحة وقطف الثمار، والإنسان الطائفي نفعي بطبيعته وامتطائه حصان الطائفية لاستثمار الفرص المتاحة ليس إلاّ، وتجده لا يعبأ بالقيم والمبادئ ويرمي بها عرض الحائط في أول فرصة تلبي رغباته وطموحاته الخاصة.

الأخ عبدالجليل ليس من هذا النوع إطلاقاً، لذلك هو يتحدث بطبيعته وعلى السليقة عن المشترك الأكبر والقاسم الجامع بين الناس في البحرين وهو الوطن. ليت كل الناس عبدالجليل وليت عبدالجليل كل الناس لكان كفانا صراخاً عن المواطنية «Citizenship» ودروساً في الوطنية. ويبقى ان عبدالجليل أثارت فكره شموع مضيئة في تاريخ الوطن، الباكر والعليوات والشملان وفخرو والموسى.

*محمد العثمان*
mohd.alothman@alwasatnews.com

## إله المياه العذبة يستصرخكم!

*أحمد البوسطة**

□ عندما انتهيت من القراءة الأولى لكتاب «إشكالات البيئة والتنمية في البحرين»، وهو من إصدارات جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ومن تأليف الباحث عبدالحميد عبدالغفار، اقشعر بدني وتقافزت أسئلة «الاتجاه المعاكس» وخواطر ذكرتني بملحمة جلجامش لعلها تستنطق التاريخ، وكم تمنيت أن يصحى «إنكي» – إله المياه العذبة – ليرى أخطبوط الظلم وتدمير البيئة ماذا يفعلان في «بحرين اليوم من حضارات دلمون وتايلوس وأوال».

يقال وبحسب الوثائق المسمارية وأجزاء مدونة عشتار في التشريع الذي كشفته بعثة تنقيبات جامعة بنسلفانيا في مدينة نفر بجنوب العراق، إنه بفضل المياه أصبحت دلمون وطن جلجامش بطل هذه الأسطورة التي ارتبطت بالآشوريين في بابل. وجلجامش الذي كان يبحث عن زهرة الخلود في جزر البحرين، حيث المياه العذبة والوفيرة في البحر وعلى اليابسة، وهكذا أصبحت دلمون ذات قدسية عند السومريين والبابليين والآشوريين، وأصبح عندنا نحن البحرينيين شغف قراءة هذه الملحمة، وعرفنا منها أن «أنكيدو» معارض لجلجامش، وإن تاريخ البحرين القديم ارتبط بالمياه والخضرة وثرائها البيئي والبحري وعلى اليابسة وحضارات إنساننا القديم.

آه، لو تعلم يا «إنكي»، يا إله المياه العذبة، إن كل العيون الطبيعية على اليابسة في أوال قد اختفت مع اختفاء ثلاثة وثلاثين كوكباً في قاع البحر في ظاهرة مؤلمة، ليس للبحارة فحسب، بل لكل مرتادي البحر في «كشتة» كانت أو للصيد أو للتسلية، ولم يعد بمقدور أحد أن ينزل إلى قاع البحر ليشرب مياهك العذبة يا «إنكي»، ولم تعد البحرين بحرين، بل أصبحت بحراً واحداً كثير الملوحة، من دون مياه لا للشرب ولا للاغتسال عن ملوحة مياهه، ولم تعد «السابة» سابة بكواكب مياهها العذبة، كما لم تعد «ججوس» جسوس؛ صحيح بإمكان الإنسان مشاهدة أنابيب المياه العذبة مرفوعة فوق سطح البحر بججوس، لكنها من دون قطرة ماء تروي عطش ظمآن.

كانت أوال وادعه تغفو وتصحو في البحر وعلى اليابسة على مياه عذبة في عصر فجر السلالات القديمة يغتسل أهلها بمياهها ويسبحون في عيونها الطبيعية فأصبحت عذاري الآن تصرخ: أين الماء؟ وكذا كوكب الشيخ وعين السفاحية وعين الخضرة في النبيه الصالح ردموها كلها عن بكرة أبيها، ولا تختلف عين «أم اشعوم» و«عين الرحا» و... و... وسمي ما شئت من العيون التي تعرفها وارتبط تاريخنا بها وقد «حل الغراب بها»، و«إذا حل الغراب ديار قوم ... فما على أهلها إلاّ الرحيل».

وبحسب مجلة سياحية ترويجية، كانت أوال تسمى باسم جزيرة اللؤلؤ تجارياً، وكانت عاصمة العالم في إنتاج وتجارة اللؤلؤ حتى النصف الأول من القرن الماضي، وكان اللؤلؤ محور الحياة في هذه الجزيرة والمناطق المجاورة، وكان جميع أهل البحرين يستفيدون من هذه الثروة القومية، ويعملون فيها، فقامت صناعة القوارب وإصلاح السفن، كما ظهر الكثير من البيوت التجارية الكبيرة، وظهر أيضاً فروع لمصارف عالمية، وارتبط اسم البحرين وأهلها بمراكز عالمية، فأصبحت معروفة في أسواق لندن وباريس ومومبي في الهند، بسبب صناعة واستخراج هذه الدرر البحرية الثمينة.

وجعلت هذه المجوهرات من البحرين مركزاً تجارياً مهماً في وسط دول مجاورة تعتمد على الزراعة والرعي، بل كانت البحرين منطقة هجرة وعمالة لكثير من المغامرين من شبه الجزيرة العربية والهند، والذين كانوا يسافرون إلى البحرين ليعملوا في صيد واستخراج اللؤلؤ من قاع البحر الغني بهذه الثروة.

### نهاية مؤلمة

كانت صناعة المجوهرات والعقود الثمينة من اللؤلؤ هي المنافس القوي للألماس الإفريقي، في التشرف بتملكه ولبسه كعقود أو فصوص في الخواتم، فقد كان اللؤلؤ من مقتنيات أصحاب الثروات وأصحاب السلطان والملك، إلى أن انتصف القرن الماضي. في ذلك الوقت، طورت اليابان صناعة اللؤلؤ وجعلت زراعته بكميات كبيرة أمراً ممكناً في مزارع خاصة، وتقلصت قيمة اللؤلؤ كمجوهرات نادرة، ليصبح من المجوهرات المتوافرة للجميع وبأسعار متهاودة جداً. وأصبح العقد الذي كان يساوي عشرة آلاف دولار يباع مثيله من لؤلؤ مزارع اليابان بمبلغ لا يزيد عن مئة دولار.

وعلى رغم أن اللؤلؤ المزروع صناعياً لا ينافس المستخرج طبيعياً في الجودة والنقاء واللمعان، فإنه كان البديل المنافس والذي أقبل عليه الناس، والفرق بينهما لا يعرفه سوى الخبراء، على رغم أن النقاء والصفاء هي من علامات اللؤلؤ الطبيعي، بينما يختلف اللون قليلاً في اللؤلؤ المزروع.

### اللؤلؤ والمجتمع

كان لصيد اللؤلؤ واستخراجه أثر كبير في تشكيل الحياة في البحرين، بل إنه جزء من تراثها الشعبي، فالشعر والأدب البحريني غني جداً بأدبيات اللؤلؤ وقصص المغامرات والمغامرين فيه والمتاجرين به، بل إن تماثيل وتحف المحارات وأشكالها كانت تمثل الفنون البحرينية. وأصبحت كل هذه الذكريات مسجلة في أدبيات البحرين، وفي متاحف عدة في البحرين تستهوي الزائر لها.

ولايزال كبار السن يسجلون ذكرياتهم عن أيام مضت، ولايزالون يقدمون خبراتهم للأجيال الحاضرة، ولكن ليس لتعلم المهنة للعمل بها، فهي لم تعد مربحة أو تحقق عائداً مالياً يكفي لتغطية العيشة الكريمة، ولكن للاحتفاظ بها كجزء من الثروة الثقافية والتجارية والتاريخية التي كانت تشكل لهم حياتهم، وتلونها بلون البحر واللؤلؤ.

* كاتب بحريني

# صراع الكتل البرلمانية ومتغير العمل السياسي

*عبدالهادي مرهون**

□ انقضت ثلاثة أدوار من الفصل التشريعي الأول، نحتاج فيها الآن وقبل فوات الأوان إلى وقفة مراجعة، وسيكون الوقت متأخراً إن لم يقف زعماء الكتل النيابية والنواب أيضاً، وحسناً يكون إذا شاركهم المجتمع المدني والمواطنون والنشطاء السياسيون وسواهم من المعنيين، وقفة جادة لمراجعة وتحليل الطريقة التي سارت بها الأمور في مجلس النواب ممثل الشعب المنتخب، وكيف يمكن لهذه الطريقة أن تتطور وتتجاوز التعبيرات المقلقة التي ظهرت بين الكتل البرلمانية وامتدت أحيانا لتؤدي إلى تصدعات طالت العلاقة بين النواب أنفسهم، والأخطر من ذلك انعكاسها السيئ على المواطنين وفي المجتمع خارج المجلس، ما ينذر بأن الأمور إذا ظلت تسير بالمنحى ذاته في الدور الرابع – الذي سيبدأ في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل – بحدوث احتكاكات قد تلحق الضرر بتماسك المجتمع.

وقبل أن نبلغ مرحلة الإدانة لبعض ما جرى يجب التأكيد على أنه لايوجد ما يعيب في توجيه النقد للمجلس من داخله أو من خارجه لبعض المظاهر السلبية في أداء النواب أو في علاقتهم بما يجري في المجتمع، وما أكثرها، لكن العيب يكمن في الانتكاس وخلق عوامل التأزم، وعلى بعض النواب أن يدركوا أن أصل الصراع في المجتمع البحريني لا يختلف عما يجري في بقية المجتمعات، وهو يتمحور حول صراع بين قوى تملك الثروة وتهيمن على مراكز السلطة وتستحوذ على امتيازات ومزايا كثيرة وهي في الغالب على حساب الآخرين، وفي الضد منها قوى لا تنال من حقها غير اليسير منه، ولذلك تشعر بالظلم والتهميش، إذ إن أصحاب القوة والنفوذ لا يهمهم غير مراكمة الثروات والتمتع بالجاه على حساب الضعفاء الذين قد يكونون من فئاتهم أو مذهبهم، لا فرق، ذلك هو أحد عوامل تمركز الثروة في يد القلة، وفيه وحوله في البحرين كما في بقية المجتمعات يدور الصراع الاجتماعي.

### المقاطعة والمصافحة

ولو دققنا في التفاصيل فسنرى أن هذا المجلس المنتخب من 53 في المئة من المواطنين قد شهد ولادة متعسرة لرفض أعداد غفيرة من المواطنين بما في ذلك من شاركوا في الانتخابات، الطريقة التي تمت بها التعديلات الدستورية في غفلةٍ منهم خلف حُجُب ومن وراء الكواليس، ما نجم عنه بروز تيارين مثّلا المقاطعة والمشاركة أو ما أدعوها المقاطعة والمصافحة، وكان من نتيجة تلك الرؤية السياسية المرتبكة ظهور أمرين، أولهما أن قطاعات جماهيرية واسعة رأت نفسها أو ربما كما يقول بعض المراقبين نُصب لها فخ لكي تقع فيهِ برجلِها حتى تبقى خارج العملية الديمقراطية لتمارس نشاطها السياسي من خلال التحشيد الجماهيري وهي خارج دائرة الفعل، ما نتج عنه حرمان المجلس المنتخب من عناصر كفوءة ذات رؤية يشكل وجودها داخل المجلس إضافةً طيبة للعمل البرلماني، وقلقاً بين المناهضين للعملية الديمقراطية، وثانيهما نقص الكفاءة والخبرة والتراكم المعرفي والفني للاضطلاع باختصاصات البرلمان في التشريع والرقابة لدى غالبية النواب الذين وصلوا للمقعد النيابي بفعل الفراغ الانتخابي الذي ساهم بدوره أيضاً في نجاح عدد من النواب غير المُنتظَرين، ثُم ما لبثوا أن تبنوا مواقف ضد مصالح الناخبين الذين يمثلونهم. علاوةً على مهمة النائب في توليد الأفكار والمشروعات والمخارج لمشكلات المواطنين والمجتمع، وهذه المشكلات كما يقول أستاذ الاجتماع في جامعة البحرين باقر النجار: «لا يمكن أن تُحل كما جرى في المجلس النيابي بالمطالبة بتعويض عن عطلة يوم الخميس تارةً، أو إلغاءِ أرباح قروض التقاعد، ولا إقرار قانون الأشبال والكشافة». وبذلك فقد أصبح لدينا في البحرين معادلة صار بمقتضاها المشاركون ضحية المقاطعة والحكومة معاً، أما المقاطعون – لسببٍ أو لآخر – فوقعوا ضحية بعض المشاركين والحكومة، والأخيرة باتت الفائزة الوحيدة في تمرير مشروعاتها وبرامجها وإن طالها شيء من الحرج أحياناً بسبب انكشاف عوامل وشخوص فساد بعض وزرائها أو المحتمين بها.

وفي هذا الخضم، برزت تكتلات نيابية قوية في المجلس بعضها تشكل قبل الانتخابات وانتظم أثناء العمل البرلماني، والآخر خلقته عوامل الصراع ورجع الكل إلى ايديولوجيته السابقة ومشتركاته أثناء الكفاح الوطني قبل الإصلاحات السياسية لتتوحد في أُطر توازي العمل الحزبي الذي لم يكن غريباً في تاريخ البحرين الوطني، بل تعمق منذ خمسينات القرن الماضي وضمّ قطاعات جماهيرية واسعة، حتى انتظم عمل الكتل البرلمانية بحسب العدد في:

كتلة المستقلين: أكبر الكتل وتتكون من 8 نواب جميعهم سنة، مواقفهم تقترب كثيراً من الطرح الحكومي ولهم مقترحات اجتماعية وأحياناً دينية وهم على قدر كبير من التجانس.

كتلة المنبر الإسلامي: 7 نواب سنة يشكلون أكثر الكتل تماسكاً، غايتهم الدفاع عن أخلاق المجتمع والأسرة، وهم متجانسون يمثلون تيار الأخوان المسلمين في البحرين.

الكتلة الإسلامية: وتتكون من 7 نواب بعد أن انفصل أحدهم حديثاً عن الكتلة، جميعهم من مذهب واحد وغايتهم كما يقولون الدفاع عن حقوق الشيعة والاشتراك في تبني بعض المطالب الأخرى وهم غير متجانسين.

كتلة الأصالة: تتكون من 5 نواب وعدد من المتعاطفين وهم سلفيون سنة، غايتهم تقويم المجتمع ونشر الدعوة الإسلامية وكثيراً ما يفترقون في التصويت.

كتلة الديمقراطيين: أقل الكتل عدداً، إذ تتكون من 3 نواب من اليسار الوطني وهي الكتلة الوحيدة مختلطة المذهب في المجلس، غاية أعضائها تبني المطالب الشعبية والدفاع عن حقوق الناس وخصوصاً الفقراء والمصلحة الوطنية العليا واقتراح مشروعات التنمية الشاملة.

كما أن هناك كتلة أخرى «الاقتصادية» في طريقها للتشكل خلال الفترة القليلة المقبلة.

وهو أمرٌ طيب وحميد أن ينتظم النواب في كتل برلمانية وكان يمكن أن يكون المجتمع أيضاً لو تمت الموافقة على مقترح قانون الأحزاب الذي قدم قبل عامين في مطلع الدور الثاني ولم ينل موافقة النواب، وتردّد المجتمع المدني في دعمه، بينما هو يطالب به اليوم. فالانتظام في كتل نيابية أو أحزاب سياسية هي من سمات المجتمعات الحديثة التي تضم أحزاباً ونقابات وهيئات تبتعد عن الفردية وتجمعها المشتركات، وهو ما يرفع من مستوى الوعي الاجتماعي، وسيحين الوقت بعد حين في الانتخابات النيابية والبلدية عندما لن يكون بوسع الشخوص أو الأفراد تقديم برامجهم السياسية على أساس فردي بل سيقبلها المجتمع على أساس رؤى مستقبلية تحدد منظور الحزب لتطور المجتمع وتقدمه وطريقة حل مشكلاته ووفق هذا البرنامج سيصوت الناخب، وفي حال فاز الحزب بالغالبية سيكون بمقدوره تشكيل الحكومة ليضع برنامجه ورؤيته موضع التنفيذ ويحاسبه البرلمان كما في الديمقراطيات الأخرى على أدائه أو تقصيره، فلا ديمقراطية حقيقية من دون أحزاب سياسية.

وحتى لا نبتعد كثيراً عن أصل الموضوع لنفحص الاختلافات التي جرت بين الكتل وأسبابها التي كادت أن تؤدي بالمجلس إلى التصدع وانعكست آثارها السلبية على الشارع البحريني، وكيف تمت معالجتها برلمانياً وسياسياً، وقد برزت أهم أسبابها كالآتي:

إصرار بعض الكتل على إصدار المجلس بيانات إدانة أو تأييد لحوادث داخلية «شغب المعارض مثلاً»، أو خارجية «حوادث الفلوجة»، على اعتبار أن البرلمان بنظرهم يجب أن يساند الحكومة لا أن يناقشها، وبذلك فهم يرون المجلس عاملاً مسايراً لا فاعلاً أو ناظِماً وشريكاً في العمل السياسي الوطني، لأن البرلمانات بنظرنا لم تخلق لإصدار بيانات الإدانة والتنديد بل للمصارحة والمكاشفة والتسويات الكبرى وشريكاً أساسياً في العمل الوطني.

فشل القوى المقاطعة في التفريق بين موقفها من مقاطعة الانتخابات بوصفه تكتيكاً سياسياً مقبولاً قد تلجأ إليه الأحزاب والجماعات أحياناً، وبين موقفها من المجلس النيابي والمؤسسات الدستورية، إذ قاطعتها وحرَّمت التعامل مع النواب، وحاولت توريط بعض مؤسسات المجتمع المدني، مثل النقابات والاتحادات الجماهيرية في مثل هذا الموقف، ما أدى إلى الإضرار بهذه المؤسسات الجماهيرية في المقام الأول وحرمانها من إمكانات واسعة للتحرك دفاعاً عن مصالح أعضائها.

امتناع الحكومة عن تقديم المساندة الفعلية لا اللفظية للمجلس بل والعمل المبرمج لتهميشه وزيادته ضعفاً على ضعف، والاستخفاف بمقترحاته والتحايل عليها، ما يعبر عن عجز الحكومة عن التعاطي حتى مع هذا النزر اليسير من هامش العمل البرلماني والسياسي، فيما كان بعض النواب يُسرفون في تقديم وعود لا يستطيعون الوفاء بها لناخبين يتأملون الكثير ويرون في «البرلمان هو الحل» وليس هو كما المعروف عن البرلمانات مؤسسة لإدارة الصراع بشكل سلمي دستوري يحكمه مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وعدم تداخلها بل تعاونها، وعلى هذا النحو فقد أخطأ الجميع في التوقع، أخطأ بعض النواب ومعهم المشاركون الذين رأوا أن الحكومة لن تخذل المجلس وستقدم المساندة لمشروعات النواب باعتبارهم جاءوا حصيلة ذروة مشروع السلطة في الإصلاح وهي الانتخابات النيابية، وهو ما توقعه المقاطعون أيضاً، أما الحكومة فقد رأت من جهتها خلاف ما رآه الطرفان السابقان وفضلت إضعاف المجلس حتى لو كان ذروة مشروعها السياسي على اعتبار أن ذلك سيريحها من الهم والغم ولو إلى حين. كما أن مراقبين رأوا أن البرلمان يمثل رؤية أحد فرقاء السلطة وليس كل أطرافها.

بروز ظاهرة غريبة على الأعراف النيابية وهي أن يتحول بعض النواب وهم المنتخبون شعبياً إلى أكبر المتطوعين للوقوف ضد انتقاد الحكومة وأخطائها أو حتى انتقادات زملائهم النواب الأمانة العامة للمجلس وهي التي تشكل أكبر الإعاقات الإدارية والفنية في تطور العمل البرلماني الحقيقي، وتوسعت تلك الظاهرة لتشمل بعض النواب أيضاً الذين باتوا يبادرون إلى القيام بدور المدافع عن أخطاء وسياسات الوزراء أو المسئولين ضد زملائهم النواب الذين يكشفون خللاً إدارياً أو فساداً مالياً في مؤسسات الحكومة (رد بعض النواب على زملائهم في استجواب التأمينات والتقاعد).

شعور بعض النواب بالعجز وأن لغة الكلام والإقناع والمحاججة لم تعد كافية في إيضاح موقفهم أو إقناع غيرهم بوجهة نظرهم، ما يحدوهم إلى تقديم طلبات قفل باب النقاش (خمسة نواب) والتصويت عليها اعتماداً على توفر غالبيتهم العددية حين التصويت، وذلك يحول دون استمرار الحوار وإنضاج النقاش وبلورة الأفكار الجديدة، والأنكى من ذلك هو بروز ظاهرة استخدام القوة وممارسة التعدّي الجسدي في نهاية الدور الثالث بين النواب، ما كاد معه أن يتحول المجلس إلى حلبة مصارعة.

دخول أطراف رسمية قوية وفاعلة وتملك كثيراً من أدوات التأثير في محاولة منها لإحكام الإمساك بأدوات التغيير السياسي والاجتماعي من خلال توجيه بعض مواقف الكتل، وخلق ذلك تضارباً في المصالح بينها، وفي موضوعات أخرى تتلاعب بالمواقف كما يتم تحريك بيادق الشطرنج وساعد على ذلك وسهل منه قبول بعض الكتل النيابية بل سعيها الدؤوب لإجراء مساومات ومقايضات خلاف مصلحة العمل النيابي والوطني، لقاء الحصول على بعض الوظائف العليا لأعضائها أو محازبيها مع مصالح ومنافع أخرى ضيقة.

السابق ذكره، هي بعض من التجليات وليس كلها التي تم رصدها في الأعوام الثلاثة الماضية، ولا يجب والحال هذه أن تشكل أسباباً للنكوص عن منهج العمل الديمقراطي، فليس العيب في الديمقراطية فهي تشهد مثل ذلك أحياناً حتى في أعرقها، ومع ذلك لم نسمع أن نواباً برلمانيين ولا المفكرين والكتاب الذين ينعمون الآن بحرية أوسع للكلمة والتعبير تمنوا العودة إلى الوراء وطالبوا بهجر سبيل العمل الديمقراطي كما يحصل أحياناً في البحرين من مطالبة بعودة القوانين القمعية أو التلويح بمثل هذه الأفكار لمجرد الاختلاف بشأن وقوع بعض الحوادث الداخلية أو الخارجية على السواء.

وبذلك، فالنواب يقفون الآن أمام ظاهرتين: إحداهما ممارسة إيجابية تسعى إلى رفع سقف العمل السياسي والإسهام الفعال في خلق الحدث والحضور في المشهد الوطني وتبني الدفاع عن المطالب الشعبية بالقول الصريح العالي النبرة والواضح السمات لا الوجِل المرتبك العالي النبرة والواضح السمات، أما التالية فهي ممارسة سلبية تمثل الرفض والمداورة وخلق العقبات، تحت حُجة الحرص على سلامة خطوات الإنجاز إلاّ أن خفاياها كثيرة كعدم احترام التنوع والحريات والمساواة وتكافؤ الفرص ما يؤدي إلى مقاومة مسارات التغيير والخوف من أفكار واقتراحات النواب الآخرين أو التشكيك فيها وحولها.

تلك كانت حصيلة الأعوام الثلاثة الماضية، فماذا عن الرابع؟ والذي يليه! والحال كذلك فإن مجلس النواب عليه أن يتعامل مع الراهن بجدية وصرامة كبيرتين، فليس على بعض النواب التماهي مع موقف الحكومة بل عليهم وهو الطبيعي أن يدافعوا عن مصالح ناخبيهم الذين أوصلوهم إلى قبة البرلمان، فليس من مهمة بعض النواب أن يُنصبوا أنفسهم وكلاء للدفاع عن الحكومة فهي ليست عاجزة عن الدفاع عن نفسها وعن سياساتها فلديها الوزراء والأجهزة والمستشارون وغيرهم، وستكون كارثة للديمقراطية الوليدة في البحرين أن يتحوّل بعض النواب إلى وكلاء للحكومة عوض تمثيل الشعب الذي انتخبهم، وإلاّ فإن أولئك النواب لن يكونوا بأفضل والحال هذه من أعضاء مجلس الشورى السابق أو اللاحق، الذين لم يكن لهم حول ولا قوة. وليس أدَلّ على ذلك من تمرير قانون الجمعيات في مجلس الشورى خلال أول جلسة عُرِضَ فيها، فإذا عجز البرلمان في البحرين أو في غيرها من الدول العربية عن تمثيل ما يجري في المجتمعات العربية وشوارعها بصدق وأن يُشكل جسراً لأصوات الناس، فالمتوقع أن تبحث التغييرات والضغوط عن شقوق ضيقة في الجدران السياسية تنفذ منها منفجرةً بكل الدوي المحبوس. ولذلك فإن على بعض النواب أن لا تضيق صدورهم بطرح زملائهم وإن رأوه حاداً أو نقدياً أو ما يخالف موقفهم الأيديولوجي أو الموضوعي، وخصوصاً أن ساحة العمل السياسي – بحسب المعطيات الأخيرة – ربما تشهد كثيراً من التحولات والتبدلات منذ الآن وحتى حلول الانتخابات البرلمانية المقبلة التي من المحتمل أن تفضي إلى إعادة اصطفاف لبعض القوى ما سينعكس أيضاً على شدة الطروحات وعنف الكلمات بين الكتل والنواب داخل المجلس. فمشكلات المجتمعات لا يخفيها التجاهل وأية معالجة لها عن غير الطريق الديمقراطي وأدواته من خلال النقاش والدراسة والحوار المعمّق بعقل مفتوح وروح بناءة وشفافة وبتطلعٍ نحو المستقبل لا الانشداد إلى الماضي، لن تؤدي إلى معالجة سليمة لتلك المشكلات ولن تهتدي إلى الحلول الناجزة.

* النائب الأول لرئيس مجلس النواب

## روافد

### «قصة انتكاسة تيار»

# من مهادنة المظالم إلى محاربة الفقراء!

■ الوسط - قاسم حسين

□ رحم الله الإمام الشهيد حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، فقد كان من دعاة الوحدة والتقريب بين المذاهب الإسلامية. فقد سجل التاريخ وقوفه كتفاً لكتف مع إخوانه المسلمين الشيعة، داعياً إلى الوحدة والتقارب. هذه الحركة الناضجة التي تترفع على جروح التاريخ، أثمرت في فترةٍ لاحقةٍ عن الاعتراف بالمذهب الشيعي من ضمن المذاهب الإسلامية كلها. احتاج العالم الإسلامي إلى ثلاثة عشر قرناً ليستوعب درساً بديهياً تكرّر مضمونه في القرآن الكريم مراراً: «وإنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» (الانبياء: 92). احتاج المسلمون إلى 1300 سنة للوصول إلى هذه الحقيقة، وما كان لهم أن يصلوها لو لم يوجد رجال «تاريخيون» من المذاهب المختلفة، تصحّحت نظرةُ كلٍّ منهم إلى «الآخر»، فلم يعودوا يعتبرونه خارج الملة، وأن الإسلام ليس حكراً على هذا المذهب أو ذاك، وأن «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه» كما في الحديث الشريف.

على أن الرجال التاريخيين لا يتناسلون، فغالباً ما يخلفهم رجال ونساء لا يعيشون ذلك السمو الروحي والأخلاقي، فبعض «تلاميذ» البنا ثاروا على الشيخ محمود شلتوت، في فتواه بجواز التعبد بمذهب أهل البيت، في نكسةٍ تحسب على منتسبي هذه الحركة الاسلامية.

وما حدث مع تلاميذ الإمام البنا، تكرّر في مناطق أخرى، فبعض المحسوبين على الإخوان في الأقطار الأخرى لم يكونوا في مستوى تطلعاته الكبرى. فالرجل الذي كان يفكّر في حقوق المرأة، خلفه قومٌ يحاربون دخولها إلى البرلمان في بلد خليجي شقيق، ولم يعترفوا لها ببعض حقوقها السياسية إلاّ بعد تسلم «البونس»!

الجداول إذاً عندما تبتعد عن النهر الكبير تعلق بها الكثير من الشوائب والأدران. و«المريدون» كثيراً ما يتورطون في حمل شعارات أكبر من أحجامهم، فمن يطرح نفسه ممثلاً للإخوان الذين يتفاخرون بـ«عدم مهادنة الطغاة»، يصبح في بلد خليجي، حليفاً للقوى اليمينية المحافظة، ونصيراً لاستمرار الوضع الاجتماعي الذي يعجّ بالمظالم والتمييز. حتى لغة الخطاب تتحوّل إلى لغة متشنجة، هي أقرب إلى الشتائم والابتذال. وفي لحظات الانفعال يلجأ «ممثل الإخوان» إلى سحق «الآخر»، فلا ينظر إلى جاره على أنه «أخ في الدين» أو «نظير في الخلق»، بل يسلبه حتى الشراكة في الوطن. والآخر الذي يختلف معه في الرأي يتحوّل إلى «طابور خامس»، لا يشفع له كل ما قدم من تضحيات من أجل العدل والإصلاح الذي ناضل من أجله الامام البنا، وكل الأئمة العظام.

هذه الازدواجية التي يعيشها بعض المنتمين إلى تيار «الإخوان»، تمثّل خيبة أملٍ للكثيرين من أبناء هذا الوطن، سنة وشيعة، الذين يحتل في قلوبهم الامام منزلة كبرى. فإلى جانب الأداء المخيّب لثمانية نوابٍ في البرلمان، هناك الأشرطة المتشنّجة، هي آخر ما يتوقعه الشعب من هذا التيار. فقد ينسى الناس حال «البيات الشتوي» الذي دام عدة عقود، ولكنهم لن ينسوا مثل هذه الانزلاق الخطر في اللعبة الطائفية القذرة، إذ ستسجل هذه المواقف المنفّرة بأحرفٍ من قار.

حتى في المجال الذي برع فيه هذا التيار، وهو مجال العمل الاجتماعي والخيري، بعد أن تستوزر واحدةٌ من التيار، تبادر إلى محاربته بطريقة أو بأخرى. فمن عرقلة مشروع «اتحاد الصناديق الخيرية»، إلى توريط بعض الصناديق والجمعيات في لعبة السياسة الطائفية، بتحريضها من وراء ستار، على إصدار بيانات «الشجب والتنديد»، بل وتبرير السياسة المتناقضة، بين منع الصناديق من التدخل في السياسة، وإقحامها فيها وقتما تشاء! فـ«لكل قفل مفتاحٌ» في وزارة الشئون الاجتماعية في عهدها الجديد!

آخر إبداعات هذه الوزارة الرسالة التي تلقتها الجمعيات والصناديق الخيرية بتاريخ السادس من سبتمبر/ أيلول: «أرجو موافاتنا بعدد صناديق جمع التبرعات، وأماكن تثبيتها ليتسنى للوزارة حصرها»، «على ضوء تحويل مسئولية إعطاء التراخيص لوضع صناديق جمع التبرعات في المساجد والمحلات التجارية من وزارة الشئون الإسلامية إلى وزارة الشئون الاجتماعية». فمن ليس له شغلٌ كبيرٌ